جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

المحاضرة الخامسة **مطبوعة أكاديمية**

طلبة سنة أولى جذع مشترك علوم انسانية

مجالات علم المكتبات والمعلومات

* اقتصاد المكتبات *

أولا. مفهوم اقتصاد المكتبات

ثانيا. المحددات الاقتصادية للنشاطات المكتبية

ثالثا. دور المكتبات في تدعيم التنمية الاقتصادية

رابعا. الوصف الوظيفي لميدان اقتصاد المكتبات

إعداد الدكتور: سلامي اسعيداني

أستاذ محاضر أ في الإعلام والاتصال تخصص: اتصال استراتيجي

السنة الجامعية 2023/2024

تمهيد:

تلعب المعلومات والبيانات دورا مهماً في المؤسسات الاقتصادية، وذلك في مجالات التسويق، ومعرفة خيارات المستهلكين، وفي تحسين القدرة التنافسية بمعرفة المنتجات المنافسة لدى الشركات الأخرى، وتؤدي المعلومات عملاً مهماً في الشركات الصناعية، وتحديداً في أقسام البحث والتطوير، حيث تستخدم المعلومات العلمية والتقنية كثيراً من الباحثين المسؤولين عن تطوير منتجات جديدة.

أولا. مفهوم اقتصاد المكتبات

أ- تعريف علم المكتبات

علم المكتبات (غالبًا ما يطلق عليها دراسات المكتبة، والببوغوثيكوغرافيا، واقتصاد المكتبات) هو مجال متعدد التخصصات يُطبق الممارسات ووجهات النظر وأدوات الإدارة وتكنولوجيا المعلومات والتعليم وغيرها من المجالات المكتبية. وهو أيضا عبارة عن علم يهدف لوضع المعلومات المناسبة بين أيدي المستفيد المناسب، من أجل تحقيق الاستفادة القصوى من هذه المعلومات، ظهر علم المكتبات في البداية كعلم ينتسب إلى العلوم الاجتماعيّة أو الآداب؛ حيث ركز في بداية نشأته على الطرق والأساليب الإدارية، وأساليب النظم الفنيّة والتي تتضمن الفهرسة والتصنيف بغرض بناء مجموعاتٍ مكتبيّة ولإعداد المكتبات وتنظيمها تنظيماً صحيحاً، ولكن تطور هذا العلم مع التقدم العلمي والتكنولوجيا، بالإضافة إلى حاجة الناس إلى الحصول على المعرفة في مختلف صورها ومصادرها، وأيضا الحاجة إلى تقديم خدمات كتبيه على أسس علمية.

ب- تاريخ نشأة علم المكتبات

ظهر علم المكتبات في القرن العشرين وتطوّر ونما نموّاً مطرداً خلال مسيرته؛ حيث أصبح علماً يرتبط بجميع أنواع المعارف الإنسانيّة وبدأ يضبطها ويحفظها وينشرها ويُسهّل الحصول عليها بأقل التكاليف والجهود، كان هذا العلم في بداية ظهوره يعتمد على تجارب العلوم الأخرى من حيث ممارسة الأساليب العلميّة خاصّة في مجال الخدمات، والإدارة، والتنظيم، فعندما كانت مهنة المكتبات تعتمد وحدة التطبيق، أصبح علم المكتبات يعتمد على قواعد مُقنّنة ودقيقة ويرتكز على أسس ونظريات راسخة هدفها الأساسيّ تيسير الحصول على المعرفة الإنسانية ونشرها بين الناس بعد تجميعها وضبطها وتوثيقها ثمّ حفظها واسترجاعها.

ج- أنواع المكتبات

وللمكتبات أنواع هي:

1- مكتبات وطنية:

هي مكتبات رسميّة توجد في جميع دول العالم، يتم إنشاؤها من قبل الدولة حتى تكون مستودعاً للنشاط الرسميّ للدولة في مجال البحث، والنشر، والتأليف وكلّ ما يتعلّق بالثقافة والمعرفة، وغالباً ما تكون في كلّ دولةٍ مكتبة وطنيّة مقرّها في العاصمة مثل: مكتبة المتحف البريطاني، والمكتبة الوطنية الحامة بالجزائر العاصمة.

2-مكتبات عامة:

هي عبارة عن مؤسسة اجتماعية ثقافيّة تُجمع فيها مصادر المعرفة بجميع أنواعها وصورها بغرض انتفاع الجمهور منها، وما يميّزها أنها لعامّة الناس دون أي تمييز، وتقدم خدماتها مجاناً، بالإضافة إلى أن الدولة هي من يؤسس تلك المكتبات.

3-مكتبات مدرسيّة:

هي عبارة عن مكتبات يتمّ إنشاؤها في المدارس سواءً الابتدائيّة، أو المتوسطة، أو الثانوية، ويُشرف عليها ويديرها شخص يُطلق عليه " أمين المكتبة"، وهدفها خدمة المجتمع المدرسيّ سواءً الطلاب أو المدرسين.

4- مكتبات جامعية أكاديميّة:

وهي المكتبات التي يتمّ تأسيسها داخل الجامعات والكليات الجامعيّة بهدف تقديم الخدمات المكتبيّة للمدرسين وللطلاب وكذلك العاملين في الجامعة بواسطة توفير كل ما يلزمهم من معلومات يستخدمونها في الدراسة والبحث.

5- مكتبات متخصصة ومراكز معلومات:

هي المكتبات التي تهتمّ باقتناء الإنتاج الفكريّ في موضوع أو عدّة مواضيع ترتبط مع بعضها البعض، وتقدّم الخدمات المكتبيّة لأشخاص يعملون في جمعية أو مؤسسة معينة، ومن مميزاتها:

- تركّز على تقديم المعلومات والبيانات، وليس على مصادرها.
- تتميز بصغر حجم مقتنياتها بالمقارنة مع المكتبات الأخرى.
- تحتوي في مجموعاتها على الدوريات، والأبحاث، والتقارير، والنشرات، والرسومات الهندسيّة.

ثانيا. المحددات الاقتصادية للنشاطات المكتبية

المكتبة مؤسسة اقتصادية تنشط وفقا لاقتصاديات خاصة بها، وبالتأكيد هي تخضع لنموذج اقتصادي خاص بها أيضا. لا يمكننا ادعاء المقدرة على طرح مثل هكذا نموذج لعدة أسباب، أهمها أن ذلك يشكل مجالاً بحثياً آخر لا يمكن لهدف ومجال هذه الدراسة الخوض فيه. ولكن يمكننا هنا طرح بعض الأفكار التي قد تساعد على فهم المنطق الاقتصادي الذي تبنى عليه أنشطة وخدمات المكتبة.

تقوم المكتبة بأعمال وأنشطة يومية، يعتبر تعريفها بديهياً بالنسبة إلى المكتبيين العاملين بها. ولكن لا يمكن أن نجزم بأن الأمر مماثلٌ بالنسبة إلى الاقتصادي. حتى يتمكن الاقتصادي من تحليل المكتبة اقتصادياً يجب عليه معرفة ماذا تنتج المكتبة؟، ما هي المواد الأولية التي يعتمد عليها هذا الإنتاج؟، أي ما هي مدخلات ومخرجات المكتبة وما هي مراحل المعالجة التي تقوم بها.

أ- المكتبة مؤسسة اقتصادية

يمكن اعتبار المكتبة نظاما اقتصاديا تتكون مدخلاته الرئيسية من الوثائق (الكتب والدوريات، والمصادر الأخرى). تتركز عملية المعالجة لهذه المدخلات في العمليات الفنية التي تُجرى على الوثائق كالتصنيف والفهرسة، أما مخرجات المكتبة كنظام فهي الخدمات التي تتركز في بناء المجموعة وتنظيمها وإعارتها. لا تعتبر المكتبة بالطبع المؤسسة الوحيدة التي تعمل على نشر وتوزيع الكتب والمعلومات، أي إن المكتبة ليست المؤسسة الوحيدة المعنية بتوسيع فرص القراءة. لقد وجَد الكتاب ووجدت الأسطوانات والأفلام مجالات نشر أوسع وأكبر بكثير، هي مراكز النشر ودور البيع التجارية، التي تستطيع بالطبع الوصول إلى مستهلكين كثر يفوق عددهم بكثير عدد مستفيدي المكتبة. ولكن تعتبر المكتبات فعلياً أقدم المؤسسات التي اهتمت بنشر الكتب والمعرفة بشكل عام، وذلك لأسباب سياسية بالدرجة الأولى متمثلة في رغبة الحكومات بنشر الثقافة وتسهيل الوصول إليها مجانا عبر مؤسساتها الرسمية، والتي تعتبر المكتبات من أهمهما. ولكن يمكن إيجاد دواعي اقتصادية تبرر الاستثمار الاقتصادي في تشكيل المجموعات المكتبية وتدعم استمراريتها الاقتصادية.

يرى جان ميشيل سالان (Jean Michel Salaun , 1997) أن هذه المبررات ترتكز على نظريات و مفاهيم اقتصادية يعتبر أهمها اقتصاد وفورات الحجم (economics of scale)، القيمة الاقتصادية المضافة(value added)، و المفهوم الاقتصادي هامش الأمان(safety margin).

ب- اقتصاد وفوريات الحجم

تعتبر المكتبات وفق هذا المبدأ مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تخفيض تكلفة اقتناء وحفظ الكتب على القراء. لقد نشأت المكتبات ومراكز المعلومات من أجل السماح بمشاركة مجموعة من الكتب الدوريات والمواد الأخرى بين مجموعة من القراء، باعتبار أن تكاليف شراء هذه المواد أو حتى

إيجاد مكان لحفظها مرتفعة جداً ولا يمكن أن يتحمله شخص بمفرده. تقوم المكتبات بشراء وتأمين مصادر المعلومات للأفراد الغير قادرين على شراءها وإتاحتها لهم عبر طرق الإعارة المختلفة.

يتحقق اقتصاد وفورات الحجم هنا من خلال تقديم أكثر من عملية إعارة انطلاقاً من نفس المصدر الذي يمكن أن يُعار إلى أكثر من قارئ، أي أن المكتبة تتجه إلى تخفيض تكاليف اقتناء المصادر لأفراد مجتمعها مع زيادة الإنتاجية عبر استثمار المصدر وإعارته المتكررة. على الرغم من قناعة الاقتصاديين والمكتبيين على حد سواء بمبدأ تحقيق المكتبات لوفورات الحجم الاقتصادية عبر مجموعاتها المكتبية، إلا إن هناك الكثير من المعارضين له، من أهمهم المؤلفين ودور النشر، الذين يعتبرون أن الربح الاقتصادي الذي يحققه القارئ من جراء استخدامه للمكتبة يُقتطع بالدرجة الأولى من أرباحهم. ومن هنا يبرر بعض ناشرو المجلات العلمية ارتفاع أسعار الدوريات العلمية، وذلك لتعويض الخسارة المتأتية من اشتراكات المكتبات، والتي تسمح بإعارة نفس الدورية لأكثر من مستفيد. يزيد من حدة المعارضة سماح المكتبة للمستفيد بتصوير المصدر أو جزء منه، وهنا تكون المكتبة قد خرجت فعلياً من إطار الإعارة إلى إطار السماح بالتملك، وبالتالي تكون المكتبة قد قضت على إمكانية شراء المستفيد للكتاب من دور البيع التجارية.

إن النقاش حول هذا الموضوع ما زال حماسياً ولا يمكن الفصل فيه، يأخذ الناشرون والمؤلفون موقف المدافع عن حقوق الملكية الفكرية، ولهم الحق في ذلك طبعا، وتقف المكتبات في جهة المدافع عن حق القارئ في النفاذ إلى أكبر قدر من المصادر التي تهمه، ولها الحق في ذلك أيضاً. يرى بعض الاقتصاديون أن حجة مزودي المكتبات (الناشرين والمؤلفون) مقنعة، خاصة وإنه من وجهة نظر اقتصادية ما تحققه المكتبة للقارئ من اقتصاديات وفورات الحجم تفقده في الوقت نفسه على عمليات المعالجة للمجموعة نفسها. فالفهرسة والتصنيف والتجليد وبناء قواعد البيانات تكلف المكتبة أو المؤسسات الممولة للمكتبات أكثر بكثير من شراء الكتاب نفسه. (Anne Mayére,1990)

ج- القيمة المضافة لبناء المجموعات المكتبية

إن المبرر الاقتصادي الثاني لبناء المجموعة المكتبية لا يعتبر إشكالياً كالأول. إذا كان المبدأ الأول يعتمد على وضع كتاب بين يدي مجموعة قراء. فإن المبدأ الثاني على عكسه تماماً يعتمد على الآليات التي تستخدمها المكتبة لجذب قارئ ما إلى كتاب ما مهم جداً بالنسبة له، موجود بين مجموعة من المصادر التي قد لا تهمه كلها، إذاً تقوم المكتبة بتمكين المستفيد أو القارئ من إيجاد الكتاب المناسب بسرعة وبسهولة. تعتبر هذه الخدمة قيمة مضافة تقدمها المكتبات للمستفيدين، حيث تركز

على توفير الوقت والجهد على القارئ. إن قيمة الوقت بالنسبة القارئ ثمينة. يعتبر ذلك إذاً مبرراً اقتصادياً قوياً لعملية بناء المجموعة المكتبية.

يعتمد قياس القيمة المضافة على الوقت والفعالية التي قد يربحها المستفيد من وجود مجموعة مكتبية منظمة. من وجهة النظر هذه يمكن للمكتبات إذاً أن تختار بين الاشتراك بالدورية كاملاً أو الاشتراك بقاعدة بيانات تؤمن النفاذ إلى المقالات العلمية وذلك بحسب الوقت والفعالية التي يمكن يوفرها أي الخيارين على المستفيد. ولكن ليس من السهل قياس هذه القيمة الاقتصادية، لقد حاول الكثير من البحاثة الإنكليز الدخول في هكذا تفاصيل ولكن دون إعطاء إجابات مقنعة. وبما أنه من الصعب تثمين هذه الخدمة بمنطق الأموال تمتنع الشركات الخاصة عن الاستثمار في بعض الخدمات المكتبية ويقوم القطاع الحكومي وحده بالاستثمار فيها. إذ كيف يمكن بيع خدمة نشعر بأنها مهمة ولكن نجد من الصعب جداً تقدير نتائجها الاقتصادية.

ثالثا. دور المكتبات في تدعيم التنمية الاقتصادية

إذا استطاعت المكتبات إثبات منفعتها الاقتصادية على مستوى المؤسسة الأم، التي تنتمي إليها، فكيف يمكن إثبات منفعتها الاقتصادية على المستوى الوطني؟، كيف يمكن للمكتبات أن تشارك في تنمية البلد اقتصادياً؟، وما هي مجالات الخدمة المكتبية التي تثبت أن المكتبات قادرة على المشاركة فعلياً في تعزيز التنمية الاقتصادية. تهدف التنمية بالمفهوم الاقتصادي الكلاسيكي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق زيادة في العوائد المادية، ولكن زيادة هذه العوائد على المستوى الوطني لم يجد حلولاً لكل المشكلات التي تعانيها البلدان كمشكلات الريف و المناطق النائية، أو تهميش الضعفاء، والبطالة، وزيادة الفقر، وانتشار الأمراض المميتة.

تهدف التنمية، كما أتى في تقرير لليونسكو عام 2000م، إلى تنمية البشر، فتحسين الطرقات، وزيادة عدد الأبنية مثلاً لا يعد نتيجة للتنمية، ولكن أدوات لها، هدف التنمية هو زيادة فرص الأفراد لاكتساب المعرفة وزيادة قدرتهم على النفاذ إلى المصادر، التي تتيح لهم أن يكونوا أكثر صحة، وأكثر كسباً، وأكثر كرامة.

أشار أحمد أنور بدر(2010) إلى أن أساس ما يسمى اقتصاد المعرفة هو تنمية رأس المال الفكري، يمكن للمكتبات أن تزيد تنمية البشر فكرياً وتعززها بالتركيز على مهامها الأساسية في تنظيم، المعرفة، و تطوير التعليم، والتركيز على مهام جديدة كدعمها للمشاريع الاقتصادية المحلية.

أ- العائد المالي للمكتبات العامة

استطاع Mcclur بالاعتماد على إحصاءات قدمتها المكتبات العامة بولاية فلوريدا الأمريكية لعام 1999م، و بناءً على تكلفة مقدرة، قورنت بالمبالغ التي يمكن أن يدفعها المستفيدون في حال أرادوا الحصول على الخدمة نفسها من مؤسسات أخرى ربحية، إثبات أن المنفعة المادية للمكتبة تفوق كثيراً التكاليف التي أُنفقت عليها.

المواد و الخدمات المكتبية	تقدير قيمة المنفعة بالدولار
4.751.514 كتابا و مصدر معلومات معار.	$95.030.280 ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية ب20$، وذلك وفق عدد مستعيري الكتاب الواحد، و تكلفة إعارته لهؤلاء من مؤسسة ربحية).
4.614.903 كتب و دوريات و مجلات معارة من المكتبات خارجياً.	$46.149.030 ربحاً (قدرت وسطياً ب$10تكلفة شراء الكتاب الواحد، إذا أراد المستفيدون شراء هذه الكتب من ناشرين تجاريين).
5.435.095 سؤالًا مرجعياً أجابت عن المكتبات.	$10.870.190 ربحاً (قدرت التكلفة الوسطية لكل سؤال مجاب عنه ب2$.
625.292 جلسة نفاذ إلى الانترنت.	$1.250.584 ربحاً (قدرت التكلفة 2$ وسطياً لكل لجلسة نفاذ من 45 دقيقة).
420.581 شخصاً استفادوا من البرامج الخاصة، و المعارض التي قامت بها المكتبات	841.162 $ ربحاً (قدرت وسطياً ب 2$ رسم دخول).
19000 طفل ومراهق استفادوا من برنامج القراءة الصيفية.	$95000 ربحاً (قدرت التكلفة وسطياً بحساب 5$ رسوم تسجيل)
279 معلم محو أمية قدموا 10.015 ساعة محو أمية فردية ل 239 مستفيداً من المكتبات	$250.375 ربحاً (قدرت وسطيا ب 25$ لكل ساعة محو أمية).
المجموع	$154.486.621
المبالغ المنفقة على المكتبات	- $24.645.113
مجمل عوائد الاستثمار	$129.841.508

الجدول يبين عوائد الاستثمار في المكتبات العامة بولاية فلوريد ا(Mcclur et al, 2000)

و قد أشارت دراسة اقتصادية أخرى، تناولت المكتبات العامة بولاية إنديانا الأمريكية(2007) أن عوائد الاستثمار تختلف بين مكتبة وأخرى، و من خدمة إلى أخرى، و لكن تعد الخدمات الأكثر منفعة اقتصادياً هي خدمات الإعارة، حيث حققت ربحاً قدره 479.426.282$، ثم الأسئلة المرجعية حققت ربحاً قدره 54.431.520$، ثم جلسات النفاذ إلى الانترنت، التي حقت ربحاً قدره 7.253.254$، و البرامج الخاصة التي تقدمها المكتبة لجمهور نوعي من المستفيدين كبرامج القراءة الصيفية للأطفال التي حققت ربحاً قدره 6.274.254$.

في دراسة اقتصادية أخرى أجريت على المكتبات العامة في ولاية فلوريدا في عام 2002 استخدمت فيها مبدأ تحليل عوائد الاستثمار تبين :

- أن المكتبات العامة في الولاية تسترجع 6.45$ عن كل دولار واحد تستثمره في مصادر المعلومات.
- أن كل 6.448$ دولار تستثمرها الولاية في المكتبات العامة تؤدي إلى خلق فرصة عمل واحدة.
- أن كل دولار يستثمره رؤساء البلديات في مكتباتهم العامة يؤدي إلى زيادة في الإنتاج المحلي بمبلغ يصل إلى 9.08$.

أكدت الدراسة التي قامت بها ولاية بنسلفانيا الامريكية عام 2007 على نتائج كل الدراسات التي سبقتها عن تحليل عوائد الاستثمار في المكتبات العامة. فالمكتبات العامة تحقق عوائد استثمار تصل إلى خمس أضعاف التكاليف التي صرفت عليها، فولاية بنسلفانيا صرفت على مكتباتها العامة في عام 2006 مبلغا وقدره 3.7 مليون دولار، حصلت على عوائد استثمار قدرت ب 16 مليون دولار للعام نفسه. تؤكد الدراسات إذاً أن المكتبات العامة استطاعت من خلال خدماتها التقليدية كالإعارة والخدمة المرجعية وبرامج القراءة الموجهة، أن تحقق فوائد اقتصادية، تعود على المؤسسات الممولة بمنافع اقتصادية حقيقية.

ب- العائد المالي للمكتبات الجامعية والمتخصصة

ترتبط قيمة المكتبات الجامعية مباشرة بقيمة الجامعات نفسها. توجد العديد من الدراسات التي تبين التأثير المباشر للجامعات وللمعاهد العليا على نمو الاقتصاد المحلي. ولكن لا توجد الكثير من الإحصائيات التي تبيين مقدار إسهام المكتبات الجامعية في هذا النمو. ركزت أغلب الدراسات على الدور المتنامي الذي تلعبه المكتبات الجامعية في ظل تطور تكنولوجيا وطرائق التعليم عن بعد.

أظهرت دراسة أجريت في عام 2006 بعنوان "تأثير المرافق الملحقة بالجامعة على معدلات انتساب الطلاب"، أن الطلاب يقيّمون عاليا وجود مكتبة متطورة في الجامعة التي سينتسبون إليها وأن وجود

أو غياب هكذا مكتبة يؤثر بشدة على قرارات انتسابهم للجامعة. إن غياب الدراسات الأمبيريقية حول العوائد الاقتصادية للمكتبات الجامعية يعود برأينا إلى أن هذه المكتبات غير مطالبة فعلياً بإثبات مشروعيتها بمنطق الأموال، وهي تعد من أكثر أنواع المكتبات حظاً من حيث الاهتمام والاعتبار المعطى لها وبالتالي من حيث الدعم المالي الذي تتلقاه من مؤسساتها الأم الممولة لها.

أما بالنسبة إلى المكتبات المتخصصة أي تلك الملحقة بالشركات والمؤسسات الخدمية والإدارية في الدولة، فالأمر مغاير. تحتاج هذه المكتبات وبشكل دائم إلى إثبات دورها ضمن البيئة التي تعمل بها. هناك دراسة رائدة قامت بها الباحثة جوان غراد مارشال في عام 1991 عن تأثير المكتبات الطبية على الآراء الطبية التي يتخذها الأطباء لعلاج مرضاهم

ج- أهمية المكتبات في تدعيم المشاريع الاقتصادية

يحتاج الأفراد عند عن بدء مشاريع العمل إلى الحصول على معلومات عن المزودين ومنتجاتهم، وعن دراسات لسوق الاستثمار المنجزة من قبل، توفر المكتبات هذه المعلومات في قواعد البيانات التي تشترك بها، تساعد المكتبات إذاً المقاولين ووكلاء العمال على تخفيض تكاليف الدخول إلى سوقٍ اقتصادية جديدة، وعلى تدعيم مشاريعهم الاقتصادية القائمة. وفي دراسة ميدانية قامت بها ولاية إنديانا الأمريكية في عام 2007 م مع العديد من رجال العمال في الولاية نفسها، سئلوا فيها عن رأيهم في دعم خدمات المكتبة لمشاريعهم الاقتصادية، كانت الإجابة بالإيجاب، ولكن اختلفت برأيهم درجة استفادتهم من هذه الخدمات. الجدول الموالي يبين الخدمات التي قدمتها المكتبات العامة في ولاية إنديانا لرجال الأعمال ورأيهم في مدى الإفادة منها:

ما مقدار الفائدة العائدة على الأعمال و النمو الاقتصادي لمجتمعك المحلي من الخدمات و المصادر المكتبة التالية؟ :	مفيدة	مفيدة جداً
السرعة العالية للنفاذ إلى شبكة الانترنت	%15	%69
المجلات الاقتصادية	%21	%58
غرف الاجتماعات التي توفرها المكتبة.	%17	%52
الإحصاءات الاقتصادية و الديمغرافية.	%32	%44
الكتب والمصادر التي توفرها المكتبة عن بدء مشروع أو كيفية إدارة مشروع اقتصادي.	%37	%41
الوثائق و قواعد البيانات الحكومية.	%33	%37

أدلة الشركات المحلية و الوطنية و العالمية.	%41	%31
مصادر عن المشاريع العقارية	%33	%28
ندوات العمل المتعلقة بالأعمال التي تقيمها المكتبة.	%33	%23
المصادر و المعلومات القانونية.	%48	%21
المعلومات الضريبية للأعمال الصغيرة.	%43	%20
قواعد البيانات الاقتصادية.	%45	%19
معلومات عن الوظائف المتوافرة.	%26	%17
معلومات عن المشاركات وبراءات الاختراع.	%35	%15

الجدول يبين رأي رجال الأعمال في ولاية إنديانا في دور المكتبات العامة في دعم النمو الاقتصادي للمجتمع المحلي(Indiana Business Research Center ، 2007)

د- أهمية إدارة المكتبة في تفعيل الاقتصاد المحلي

تعد المكتبات الوطنية والمكتبات العامة في المدن الكبيرة مؤسسات مهمة لها تأثيرها، وهي تقدم فوائد اقتصادية دائمة ليس فقط في خدماتها وإنما في إدارتها أيضاً. فهي توظف عاملين دائمين أو مؤقتين، وتقوم بالشراء والتزود بالمواد والمصادر المكتبية من مؤسسات النشر في البلد، وهي تتعاقد مع مؤسسات خدمية كخدمات التنظيف وخدمات الصيانة، وهي تقوم بمشاريع لإنشاء أبنية جديدة أو لتوسيع الأبنية الموجودة، وهي تزيد من حركة المواصلات العامة وتنشطها أيضاً، فقد أنفقت المكتبات العامة مثلاً في جنوب ولاية كارولينا الأمريكية مبلغاً وقد ره 126مليون دولار تكاليف توظيف، وبناء وصيانة، وشراء مواد في عام 2004 .(Barron, 2005)

مما تقدم يمكن اقتراح النموذج التالي الذي يوضح المنفعة الاقتصادية لخدمات المكتبات وإدارتها

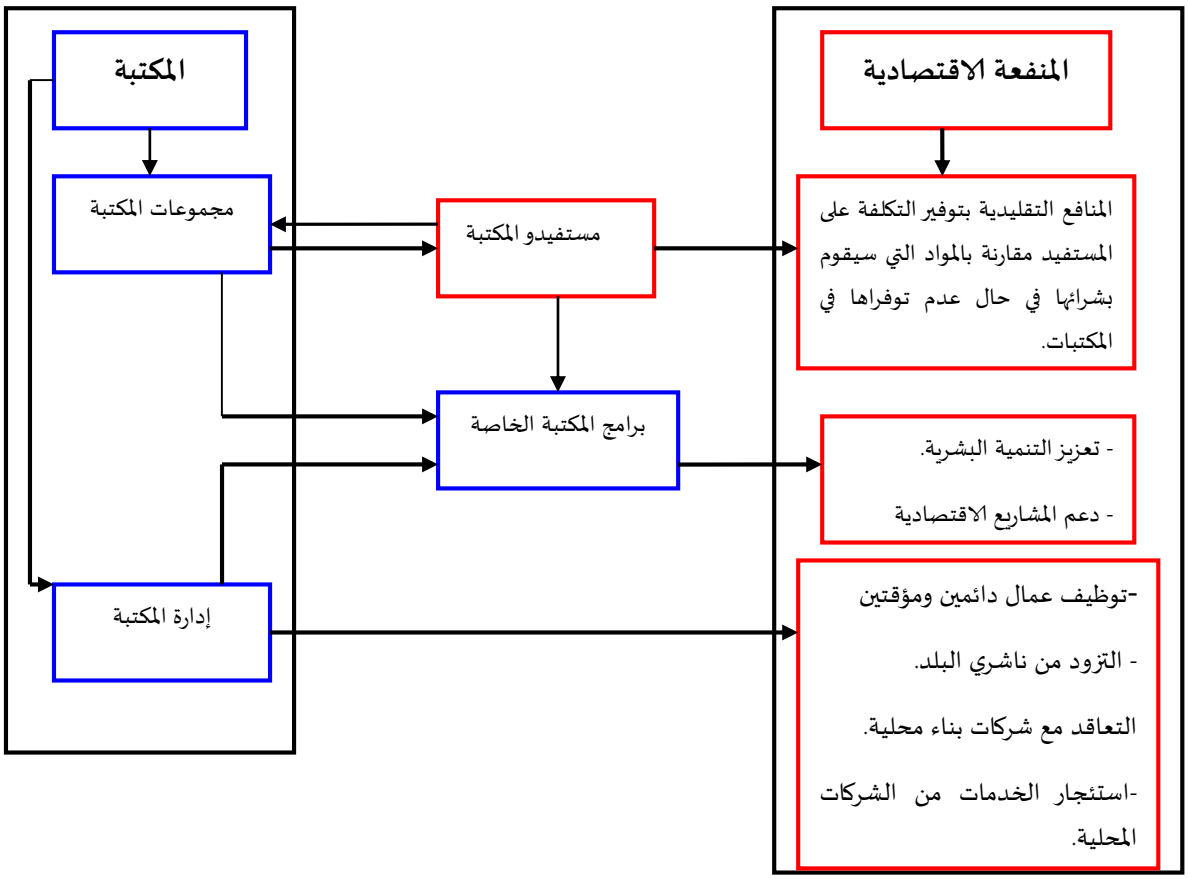

رابعا. الوصف الوظيفي لميدان اقتصاد المكتبات

يستمر عدد الوظائف في علم المكتبات في التغيير والتطور بفضل ظهور التكنولوجيا الحديثة، فهو مجال نشاط رقميّ بشكل متزايد، وقد سهلت أجهزة الكمبيوتر والبرمجيات المتخصصة وغيرها من الأدوات على أمناء المكتبات عملهم، كما أنها فتحت مجموعة واسعة من المسارات الوظيفيّة الجديدة، وفيما يأتي أبرز وظائف هذا التخصص:

المكتبات

يمكن لحامل شهادة علم المكتبات والمعلومات العمل في وظائف تنسيقيّة وإداريّة متنوعة لدى كافة المكتبات العامة والخاصة، كمكتبات الجامعات والكليات، والمكتبات الخاصة الموجودة في المؤسسات والشركات الخاصة، والمؤسسات الإصلاحيّة. كما يُمكن على سبيل الذكر لا الحصر القيام بمهام الفهرسة، وتصنيف الموارد المكتبيّة، والحفاظ على سجلات المكتبة، وإدارة الميزانيات، وتخطيط مبيعات الكتب، وغيرها حسب ما يكون عليه طبيعة الوظيفة بالمكتبة

الجامعات والبنوك

يمكن لصاحب شهادة علم المكتبات والمعلومات العمل لدى البنوك في أقسام مختلفة تحتاج إلى دعم فنيّ أو أرشيفيّ، كما يمكنه العمل أيضًا في الجامعات الحكوميّة والخاصة في أقسام عديدة غير العمل في المكتبة.

إدخال وجمع البيانات

يمكن لحاملين شهادة علم المكتبات والمعلومات العمل لدى الشركات في مجال جمع وإدخال البيانات، وتعبئة النماذج، والتعامل مع المعلومات في مجالات عديدة حسب طبيعة عمل الشركة

وظائف أخرى

يُمكن لخريج تخصص المكتبات العمل بوظائف عدّة غير الأرشفة وإدخال البيانات، والمكتبة، وفيما يأتي ذكرها:

مدير خدمة المجتمع. مدير المشاريع الإبداعيّة. أخصائي مصادر المعلومات. قائد قسم البحث. مدير التقنيات الناشئة وخدمة المجتمع. أمين مكتبة اكتشاف البيانات الوصفيّة. منسق خدمات التعليم. رئيس مركز مصادر التعلم. مدير مشروع المخطوطات الرقميّة. محلل البيانات الوصفيّة. مدير إدارة السجلات في شركة محاماة. أخصائيّ موارد إلكترونيّة. مدير مشروع الويب. مسؤول البحوث التجاريّة. أمين مركز الموارد الإعلاميّة. أخصائيّ توثيق.